مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 9 العدد: 2 ديسمبر 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته
من وجهة نظر مديري الصناعات التحويلية

" دراسة ميدانية على المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته"

أ.زهره عبد الحميد الوش
محاضر مساعد بكلية الاقتصاد–جامعة مصراته
Zahraalwashq2@gmail.Com

د. انتصار مفتاح الغويل
محاضر بكلية الاقتصاد–جامعة مصراته
e.alghuwail@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022.08.15 **تاريخ القبول: 2022.10.20** **تاريخ النشر: 2022.12.30**

الملخص:

لقد هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته وقدرته من خلال تقييم المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية لمستوى أداء القطاع الخاص ، لتحقيق اهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال توزيع صحيفة الاستبيان وقد تم اختيار عينة من هذا المجتمع بلغت 20 مفردة من المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: إن أفراد العينة ينظرون إلى أن أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته غير مرضٍ فقد بلغ المتوسط الحسابي العام وفقاً لإجابات أفراد العينة 2.52، كما وضحت النتائج أن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق تطور ونمو القطاع الخاص.

Abstract

This research aimed to identify the reality of the private sector within the city of Misurata and its capacity through the evaluation of officials in the institutions operating in the transmutation manufacturing sector of the level of performance of the private sector.

To achieve the objectives of the study, data was collected by distributing the questionnaire sheet, and a sample of 20 units was selected from the institutions operating in the transmutation manufacturing sector. The studies reached many results, the most important of which are: - The respondents consider that the performance of the private sector within the city of Misurata is unsatisfactory, as the general arithmetic average, according to the respondents' answers, was 2.52. The results also indicated that there are a number of problems and difficulties that hinder the development and growth of the private sector.

1-1 مقدمة:

يعتبر القطاع الخاص قطاعاً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وتنطلق هذه الأهمية من الدور الفعّال والإيجابي الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي، من حيث المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع مصادره، واستيعاب جزء كبير من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية، وفضلاً عن ذلك فإن القطاع الخاص يتميز بروح المبادرة والمنافسة وتحمل المخاطر، ونظراً لهذه الأهمية فإن القطاع الخاص يشغل جزءاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.(كريم ومسعود،2011)

1-2 المشكلة البحثية:

لقد أشارت عديد من الدراسات التي أجريت على القطاع الخاص الليبي في السنوات الماضية إلى أن هذا القطاع ضعيف، وفي حاجة إلى الاهتمام من جانب الدولة حتى يتمكن من المساهمة بصورة فاعله في حركة النشاط الاقتصادي في البلاد، ونظرا لأن حركة النشاط الاقتصادي بصورة عامة هي محصلة نشاط القطاعين العام والخاص، سواء من حيث المساهمة في الإنتاج أو توفير فرص العمل، و إن إمكانيات القطاع العام في توظيف عنصر العمل تعتبر محدودة، فإن القطاع الخاص هو القطاع الذي يجب الاعتماد عليه بصورة رئيسيه في حركة النشاط الاقتصادي .(الهيئة القومية للبحث العلمي،1992)

إن المشكلة التي يتناولها هذا البحث من الممكن التعبير عنها في التساؤلات التالية:

1- ما هو تقييم المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص داخل مدينة مصراته، لمستوى أداء القطاع الخاص ؟

2- ما هي أهم المعوقات التي تواجه القطاع الخاص ؟

3- ما هي آفاق تطوير القطاع الخاص ؟

إن هذا البحث يهدف إلى :

1. التعرف على واقع القطاع الخاص في ليبيا عامة وبمنطقة الدراسة .
2. التعرف على تقييم المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية في مدينة مصراته لمستوى أداء القطاع الخاص.
3. استشراف آفاق تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته .

1-3 فرضية البحث :

يستهدف هذا البحث اختبار الفرضية التالية :

(إن أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته غير مرضٍ بسبب المعوقات التي تواجهه).

1-4 منهجية البحث :

تم في هذا البحث استخدام المنهج التحليلي الوصفي مقرونا ببعض التطبيقات الإحصائية للتعرف على تقييم واقع القطاع الخاص.

إن الخطوات الإجرائية التي اتبعت لتطبيق منهج البحث بغرض تحقيق أهداف البحث اعتمدت على إجراء دراسة ميدانية بشأن تقييم واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته، وقد تم في هذا الخصوص إتباع الخطوات التالية:

1. تم جمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة عن طريق تصميم استمارة استبيان، أخذت في اعتبارها العوامل المختلفة التي من الممكن استخدامها بشأن تقييم واقع القطاع الخاص ومعرفة العقبات التي تواجهه وسبل تطويره.
2. تم توزيع استمارة الاستبيان على بعض المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية بمدينة مصراتة وقد أُستهدف مديري هذه المؤسسات للإجابة عن الاستبيان .
3. تم تحليل نتائج الدراسة الميدانية عن طريق استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تحليل البيانات المجمعة عن طريق استمارة الاستبيان.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تقييم واقع القطاع الخاص في مدينة مصراته عن طريق استخدام مقياس (ليكرت) المكون من خمس نقاط، من خلال الإجابة على مجموعة من العبارات، بحيث تتراوح نقاط الإجابة مابين رقم **(1)** ويعبر عن عدم الموافقة المطلقة، ورقم **(5)** ويعبر عن الموافقة التامة، في حين يعبر رقم **(3)** عن حيادية المقاييس، وتم حساب مقاييس التقييم عن طريق جمع المتوسطات الحسابية للإجابات على كافة العبارات وقسمتها على عدد العبارات للحصول على المتوسط الحسابي العام لدرجات الإجابة .

1-5 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كافة مؤسسات القطاع الخاص العاملة بقطاع الصناعات التحولية داخل مدينة مصراته، أما عينة الدراسة فحددت بعدد 20 ، وإن أسلوب المعاينة القصدية (غير الاحتمالية) العشوائية الذي تم استخدامه لاختيار العينة من المتوقع أن يعطى نتائج أكثر وضوحاً، وفي نفس الوقت فإن تأثيره على خاصية التعميم سيبقى في حدود المقبول.

1-6 مصادر البيانات والمعلومات :

يعتمد هذا البحث استقراء الأدب الاقتصادي ذو العلاقة بموضوع اقتصاديات القطاع الخاص وموضوع تقييم واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الخصوص تم الاعتماد على الكتب والدوريات والبحوث والدراسات التي تناولت اقتصاديات القطاع الخاص، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي تم

ISSN (Online): 2521-8360

تجميعها عن طريق استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته.

1-7 مراجعة مختصرة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع واقع القطاع الخاص في ليبيا:

أولا :تناولت دراسة (نائل، 2007)

مدى إمكانية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومحاولة ربطه بالاقتصاد العالمي، ولقد تم في هذه الدراسة أيضا استعراض تجارب بعض الدول في التحول نحو القطاع الخاص .

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني يميل دائما إلى النشاطات الخدمية بهدف الحصول على الربح السريع، ويكون ذلك علي حساب الإنتاجية في الدولة التي تكون ذات معدلات منخفضة؛ لأن التوجه للمشاريع الإنتاجية محدود.

كما أوصت الدراسة بضرورة التدرج في عملية الخصخصة لتفادي الكثير من الصعوبات والمشاكل.

ثانيا :تناولت دارسة (الفارسي،2003)

مدى أهمية إتباع سياسة الخصخصة التي تهدف إلى زيادة الاستفادة من قدرات القطاع الخاص، وتحسين مستويات الأداء الاقتصادي؛ بهدف تخفيف الأعباء المالية على كاهل الدولة، لأن عملية التحول أصبحت الآن تحتل مكاناً بارزا في دول العالم ككل، خاصة بعد فشل التجربة الاشتراكية في ليبيا.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عملية التحول من المشروعات العامة إلى الخاصة يؤدي إلى زيادة المساهمة في التنمية الاقتصادية وليس فقط تحول الإدارة والمالكين، ولكن مازالت السياسة المتبعة في ليبيا ترتكز على دعم القطاع العام؛ مما يقلل من أهمية ودور القطاع الخاص .

ثالثاً: تناولت دراسة (العاني ، 2006)

مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ظل اتفاقيات وشروط منظمة التجارة العالمية، حيث استهدفت هذه الدراسة تحليل الآثار المتوقعة من الاتفاقيات والقوانين التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، فقد استخدم الباحث المنهج التحليل الوصفي لدراسة متغيرات الدراسة، حيث تناول واقع ومؤشرات الصناعة التحويلية العربية من خلال مساهمتها في كل من الناتج المحلي، وإنتاجية العامل العربي، ومحتوى هيكليتها، والصادرات والواردات الصناعية العربية ومن ثم واقع القاعدة التكنولوجية العربية

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تتمشى مع ظروف اقتصادات الدول النامية والتي تنقسم ما بين أسواق احتكارية ومنافسة بالإضافة إلى اعتماد أغلب اقتصادات هذه الدول على الرسوم الجمركية كعنصر مهم لجني الإيرادات فيها، بالإضافة إلى تقصير بعض الحكومات العربية في دعم تلك الصناعات والتي من شأنها أن تساعد في تقليل التكاليف والرفع من المستوى الإنتاجي.

رابعا: تناولت دراسة: (الربيعي،2003)

تحليل قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة من (1970-2000) وذلك من خلال تحليل اتجاهات التحول الهيكلي في الاستثمار وتشجيع دور قطاع الصناعات التحولية في الاقتصاد الليبي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها هيمنة عدد قليل من الصناعات على هيكل القطاع الصناعي في ليبيا متمثلاً في الصناعات النفطية، كما بينت أن تأثير قطاع الصناعات التحويلية في عملية النمو في ليبيا يعد ضعيفا جداً.

إن هذه دراستنا الحالية تختلف عن الدراسات السابقة بأنها كانت أكثر تحديداً لدراسة القطاع الخاص داخل مدينة مصراته فقط أي على المستوى المحلي ، قما قامت بوضع مجموعة من المقترحات التي تسهم في تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته وتمكنه من منافسة السلع الأجنبية وذلك وفقا للأسئلة التي قامت بطرحها في استمارة الاستبيان على المسؤولين بقطاع الصناعات التحويلية ويُعد هذا من أوجه اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

المبحث لثاني: الإطار النظري للدراسة

2-1 مقدمة:

إن من الخصائص الرئيسية للاقتصاد الليبي هي هيمنة القطاع العام على أغلب الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبحت معظم الأنشطة الاقتصادية يسيطر عليها القطاع العام كالتجارة الداخلية والخارجية والصناعة والمرافق العامة والنقل والمواصلات ...الخ، مما أدى ذلك إلى تراجع دور القطاع الخاص وزيادة الأعباء المالية على القطاع العام.(الفارسي، 2004)

هذه المشاكل دفعت بالدولة في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص وتحسين مستويات الأداء الاقتصادي له.

2-2 خلفية تاريخية عن تطور العلاقة ما بين القطاعين الخاص والعام في حركة النشاط الاقتصادي:

إن تجربة الاقتصاد الليبي في عملية مشاركة كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي قد مرت بالكثير من التغيرات التنظيمية التي تخص الملكية، فخلال الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى نهايتها من القرن الماضي يعتبر القطاع الخاص خلال هذه الفترة هو السّمة الغالبة على الوحدات الإنتاجية والخدمية في عملية النشاط الاقتصادي، إلا أن دور القطاع الخاص قد تقلص منذ نهاية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وأصبح القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي في ليبيا نتيجة لتتحول نظام الدولة في نهاية السبعينات إلى النظام الاشتراكي الأمر الذي أدى إلى إلغاء حرية التجارة والقطاع الخاص عموماً (كعيبة،2013)

ISSN (Online): 2521-8360

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي والذي يعتبر الممول الرئيسي للقطاع العام في ليبيا، فلقد أعيد النظر في دور كل من القطاع العام والخاص، وذلك بضرورة إعطاء أهمية أكبر ودور أكبر للقطاع الخاص، وأجريت بعض التعديلات في التشريعات التي تتعلق بالقطاع الخاص، إلاّ أن عدم التناسق في التشريعات والإجراءات الأخرى التي تنظم النشاط الاقتصادي كبلت من دور القطاع الخاص وقلصت من نموه بالصورة المطلوبة، ومن جانب أخر فإن القطاع العام اتسم هو أيضاً بسوء استخدام الموارد الاقتصادية و وجود البيروقراطية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية وجودة السلع، وانخفاض العوائد على رأس المال، بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري داخل القطاع العام.(كعيبة، 2013)

2-3 تجربة الخصخصة في ليبيا:

الخصخصة بمفهومها البسيط هي عملية تحويل ملكية المشروعات الاقتصادية العامة التي تمتلكها الدولة إلى ملكية خاصة يمتلكها القطاع الخاص. (المجذوب، 2007)

إن إتباع سياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي كانت كوسيلة لعلاج المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الدولة. وقد بدأ برنامج الخصخصة في الاقتصاد الليبي سنة 2004، حيث تقرر استهداف نقل ملكية 360وحدة من القطاع العام إلى الأفراد العاملين بالوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، وذلك على شكل ثلاث مراحل: المرحلة الأولى يتم فيها تمليك 260 وحدة اقتصادية، والمرحلة الثانية 46 وحدة، والمرحلة الثالثة 54 وحدة. (الفارسي، 2003)

وبالنظر إلى ما تم تنفيذه خلال الفترة من 2004-2012، نجد أنه تم تخصيص 125 وحدة اقتصادية من أصل360 وحدة اقتصادية، و235 وحدة بنسبة 62.3%من الوحدات المستهدفة للتخصيص لم يتم تخصيصها إلى الآن،[1] ولقد صنفت الشركات والمؤسسات التي تم تخصيصها حسب نوع النشاط حتى يوم 2012/12/31 كما هو مبين في الجدول رقم**(2-1)**:

الجدول رقم(2-1)

تصنيف الشركات والمؤسسات التي تم تخصيصها من الهيئة العامة للتمليك حسب نوع النشاط (سنة: 2012)

النشاط	عدد الوحدات	النسبة %
صناعي	90	%72
خدمي	25	%20
إنتاج حيواني وزراعي	10	%8
الإجمالي	**125**	**%100**

[1] - اشرف عبد السلام الفيتوري ، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ،الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي،26-2013/3/27، ص ص 16-17.

المصدر: اشرف عبد السلام الفيتوري ، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ،ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ،الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 26-2013/3/27.

تشير البيانات المتاحة كما هو مبين في الجدول (2-2) إلى انه في عام 2012من بين 62 وحدة من الوحدات التي تم تخصيصها من أصل 125 وحدة، فإن هناك 41 وحدة وبنسبة66.1% من الوحدات المملكة من قبل الهيئة العامة للتمليك، بأنها متوقفة عن العمل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن برنامج الخصخصة في الاقتصاد الوطني يعاني العديد من المشاكل والصعوبات، المتمثلة في مشاكل التمويل، والنقص في قطع الغيار، والعمالة الفنية، والتسويق، وكذلك القدرة التنافسية.(المجذوب، 2007)

الجدول رقم (2-2)

الوضع التشغيلي لعدد 62 وحدة تم تخصيصها (سنة:2012)

الوضع التشغيلي	العدد	النسبة
يعمل	21	%33.9
متوقف	41	%66.1
الإجمالي	**62**	**%100**

المصدر: اشرف عبد السلام الفيتوري ، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ،الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 26-2013/3/27

2-4 نبذة مختصرة عن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار قبل التأميم:

بعد استقلال ليبيا في عام 1951 تبنت الدولة نظاماً اقتصاديا يمكن أن يوصف بالاقتصاد المختلط حيث يشترك فيه القطاع العام والخاص في تقديم العديد من السلع والخدمات، ومع مرور الوقت ازداد دور القطاع الخاص نتيجة لاتجاه الدولة نحو الاقتصاد الحر، فخلال الفترة منذ بداية الستينات من القرن الماضي يعتبر القطاع الخاص خلال هذه الفترة هو السّمة الغالبة على الوحدات الإنتاجية والخدمية في عملية النشاط الاقتصادي فقد بلغ حجم الاستثمار الخاص حوالي **(64.7%،69.7%)** من اجمالي الاستثمار خلال عام **(1965،1969)** على التوالي، فبعد أن كان القطاع الخاص يلعب دوراً مهما في النشاط الاقتصادي ويستوعب ما يزيد عن **75%** أصبحت نسبة الاستثمار الخاص **14%** للفترة التالية لعام **1975** بعد عملية التأميم، فقد تحول نظام الدولة في نهاية السبعينات إلى النظام الاشتراكي الأمر الذي أدى إلى إلغاء حرية التجارة والقطاع الخاص عموماً، وقامت الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر ولكن مع مرور الوقت وفشل مشروع القطاع العام محل القطاع الخاص الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني برنامج الخصخصة.(بوخشيم والحوته ، 2016)

ISSN (Online): 2521-8360

2-5 القطاع الخاص بعد أحداث 2011:

يلعب القطاع الخاص دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الليبي، كما كان الحال قبل 2011 ، يتكون القطاع الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية. وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة غير الرسمية في الغالب، حيث يشكل القطاع الخاص مانسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي و14% من العمالة وذلك وفقاً لتقارير التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016.

لا توجد بيانات رسمية عن عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا حيث أوضحت الدراسات أن الشركات المسجلة صغيرة وغير متطورة نسبياً ويبلغ متوسط عدد العمال لكل مؤسسة أقل من 5 عمال، مما يعني أن معظم الشركات هي مؤسسات صغيرة حيت تعاني هذه الشركات من نقص في رأس المال وليس لها القدرة على التطور في الادارة والتسويق. يمكن للقطاع الخاص أن يساعد في استيعاب الوافدين الجدد في سوق العمل ولكن ذلك يتطلب من الدولة أن تقوم بتشجيع الشركات وجذب الاستثمارات المباشرة ولكن هناك مجموعه من العقبات التي تواجه القطاع الخاص كالفساد وعدم استقرار السياسات والبيروقراطية الحكومية مما جعل الشركات والمستثمرون يركزون على الانشطة **قصيرة الأجل** .

القطاع الخاص غير الرسمي في ليبيا يشكل ما نسبته 30% من الناتج المحلي الاجمالي بين عام 2007 و2010 إن هذه النسبة ازدادت بشكل كبير بعد 2011 نتيجة لغياب دور الدولة الرقابي والتسيب الاداري حيث يتسم هذا القطاع بسهولة الدخول إلى السوق بدون أي إجراءات إدارية أو قانونية كما أنه لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، إن غياب دور في التمويل من المصارف والجهات الحكومية سمح للقطاع غير الرسمي بالازدهار حيث لا توجد أي منافسة حقيقية من السوق الرسمية. (الحاسي، 2020)

2-6 الصناعات التحويلية في الاقتصاد الليبي :

الصناعات التحويلية من القطاعات الرئيسية التي تركز عليها جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الهيكل الانتاجي وخلق فرص العمل، يُعد قطاع الصناعات التحويلية قاطرة التنمية الاقتصادية حيث يتميز بارتفاع انتاجيته وقدرته على تحقيق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو، فضلا عن اتساع طاقته الاستيعابية من العمالة، إن وجود قطاع صناعة تحويلية ناجح ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتخفيض معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة انواعها مما يسهم في تقليل التبعية التجارية للدول الصناعية المتقدمة.

ولدولة كالليبيا فإن أهمية هذا القطع ترجع لنفس الاسباب السابقة، بحيث تسعى إلى تخفيض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، عملت الدولة على الرفع من قدرات هذا القطاع بوضع خطط وبرامج تنمية بهدف إقامة العديد من الصناعات في مجالات مختلفة. فالبرنامج التنموي 2008-2012 الذي قامت به الدولة استهدف قطاع الصناعة التحويلية بأن ينمو بمعدل نمو سنوي قدرة 7.4% خلال فترة البرنامج، وذلك

استجابة لإشباع جزء من الطلب المحلي، إلا أن الأرقام المتحققة فعلا لناتج هذا القطاع خلال الفترة 2008-2010 بينت أن معدل نموه الفعلي خلال الفترة المذكورة لم تكن بالمعدل المستهدف وهذا يعطي مؤشراً مهماً على استمرار حالة التدهور التي يعانيها هذا القطاع منذ عدة سنوات، حيث مساهمة هذا القطاع لم تتجاوز ال 5% في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى عدم قدرته على خلق فرص عمل بما تتناسب مع حجم الأموال التي أنفقت عليه. (الشويرف والبيباص، 2016)

2-7 مؤشرات أداء القطاع الخاص:

لتقييم وضع وأداء القطاع الخاص في حركة النشاط الاقتصادي، فإن ذلك يتطلب بيانات عن مساهمته في كل من الإنتاج والاستثمار والاستخدام، ونظراً لمحدودية البيانات عن الإنتاج، فإنه سيتم فيما يلي التعرض في هذا البحث إلى مساهمة القطاع الخاص في كل من الاستثمار والاستخدام.

أولاً: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:

يلاحظ من خلال الجدول رقم **(2-4)** أن هناك تذبذباً في استثمار القطاع الخاص خصوصاً في سنتي **2008** و**2009**، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثيرات الأزمة العالمية، وبعد حدوث زيادة في استثمار القطاع الخاص سنة **2010** انخفض مرة أخرى في سنة **2011** بسبب أحداث ثورة 17 فبراير.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبة استثمار القطاع الخاص لا تتجاوز 7.3% خلال الفترة **(2008-2011)**، وبالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه سابقاً فإنه يمكن إرجاع هذا التذبذب إلى ضعف ثقة القطاع الخاص في توجيهات الدولة، خصوصاً بعد تجارب التأميم السابقة في أواخر السبعينيات.(وزارة التخطيط،2014)

الجدول رقم(2-4)

مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار خلال الفترة (2008-2011)

(القيمة بالمليون دينار) (100=2003)

البيـــــان		2008	2009	2010	2011
استثمار القطاع الخـاص	القيمة	2890.4	2650.5	3799.5	882.4
	معدل النمو %	17.7	-8.3	43.4	-32.7
	النسبة من الناتج %	5.8	5.3	7.3	4.4
	النسبة من إجمالي الاستثمارات %	22.1	23.3	27.8	61.7
استثمار القطاع العـام	القيمة	10,200	8,731.4	9,988.4	547.6
	معدل النمو %	50.5	-14.4	14.4	2.7
	النسبة من الناتج %	20.3	17.5	19.1	37.3

ISSN (Online): 2521-8360

	النسبة من إجمالي الاستثمارات %	77.9	76.7	72.2	37.3
إجمـــالي الاستثمارات		13,090.4	11,381.9	13,787.9	1,430.0
الناتج المحلي الإجمالي		50,228.7	49,854.3	52,009.9	20,146.3

ثانياً: مساهمة القطاع الخاص في الاستخدام :

يتضح من خلال الجدول رقم **(2-4)** بأن القطاع العام يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي استخدام القوى العاملة، وتبين البيانات المتاحة زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستخدام من 21.6% سنة 2008 إلى 27.9% سنة 2012، ويمكن إرجاع هذه الزيادة في استخدام القطاع الخاص سنة2012؛ نتيجة لغياب القيود التي تحد من توسع القطاع الخاص في ظل النظام السابق بالإضافة إلى توفر المدخرات. (وزارة التخطيط،2014)

الجدول رقم (2-4)

تطور الاستخدام في القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2007-2012)

(القيمة بالمليون دينار)

القطاع		2007	2008	2009	2010	2012
القطاع العام	العدد	1,238,837.0	1,283,998.0	1,352,332.0	1,407,426.0	1,291,584.0
	النسبة %	83.3	78.4	78.1	76.1	72.1
القطاع الخاص	العدد	248,363.0	354,212.0	378,924.0	441,959.0	499,794.0
	النسبة %	16.7	21.6	21.9	23.9	27.9
إجمـالي الاستخدام		1,487,200.0	1,638,210.0	1,731,256.0	1,849,385.0	1,791,378.0

المصدر: وزارة التخطيط، تقييم البرنامج التنموي (2008-2012) ، الإطار العام ، 2014 .

2-8 المشاكل والصعوبات التي تواجه أداء القطاع الخاص في ليبيا:

أولاً :المشاكل والصعوبات العامة: (وزارة التخطيط،2014)

1.عدم الاستقرار الإداري بصورة عامة والإدارة المالية بصورة خاصة، أدى إلى ضياع مستندات هامة لشركات الوطنية وبالتالي ضياع حقوقهم.

2. الافتقار إلى الخبرة التنظيمية والإدارية لدى المبادرين والمسيرين بالقطاع الخاص، مع القصور في الكفاءة التشغيلية والإنتاجية والقوى العاملة الوطنية، قد يرجع سببه الى ضعف مخرجات التعليم والتدريب وعدم مطابقتها مع متطلبات سوق العمل.
3. ضعف الاهتمام بالمعارض المتخصصة للتعريف بالمنتجات المحلية وغياب التعريف بها في المعارض الخارجية.
4. التأخير في الإجراءات الجمركية لغياب الانضباط الإداري .
5. رغم صدور التشريعات بتعديل الرسوم الجمركية وتخفيض أسعار ضرائب الدخل بصورة عامة فإن العدالة لازالت غير كافية في جباية الرسوم الجمركية والضرائب مما اضر بالمنافسة بين المتعاملين في النشاط الاقتصادي.
6. عدم وجود تسهيلات مصرفية كافية للمصدرين والمستوردين.
7. ارتفاع رسوم الكهرباء والمكالمات الهاتفية وتكلفة استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).
8. رغم تخفيض معدلات الضرائب بصورة عامة تنفيذاً للقانون (11) لسنة2004 مسيحي فالمعدل لازال مرتفعاً، خاصة للسقف الأعلى لضريبة لشركات التي تصل الى40% مما لا يشجع ذلك على إنشاء المشاريع الخاصة الكبيرة وزيادة التهرب الضريبي.

ثانياً: مشاكل وصعوبات مناخ الاستثمار: (وزارة التخطيط،2014)

1. عدم وجود أو تهيئة مواقع ملائمة للاستثمار الصناعي والحرفي والسياحي، لتمكين الراغبين في الاستثمار من الحصول على مواقع استثمارية بأسعار مناسبة؛ مما يقلل من تكاليف الاستثمار.
2. ارتفاع نسبة الفائدة المصرفية في المصارف التجارية، وكثرة الضمانات المطلوب تقديمها من المقترضين فالنظام الحالي للإقراض يعتبر غير مشجع للمبادرين ورواد الأعمال للإقبال على الاستثمار.
3. غياب الآلية المناسبة للتحقق من مدى الالتزام في استغلال القروض في الأغراض التي منحت من اجلها.
4. غياب ثقافة وأهمية إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري، وعدم وجود جهات للمساعدة في ذلك، مع عدم توفر البيانات والإحصاءات اللازمة للقيام بتلك الدراسات.

المبحث الثالث : استعراض نتائج الدراسة

3-1 نبذة مختصرة عن قطاع الصناعات التحويلية داخل مدينة مصراته:

تعد منطقة مصراته رابع مناطق ليبيا توطيناً للصناعات التحويلية نظراً لكثافتها السكانية وحجمها الاقتصادي حيث شكلت الصناعات التحويلية فيها ما نسبته 6.2% من مجموع الصناعات التحويلية على مستوى البلاد، حيث تتفاوت منشآت الصناعات التحويلية في مصراته في توزيعها من صناعة إلى أخرى

ISSN (Online): 2521-8360

إلاّ أن نشاط الصناعات المعدنية والغذائية يهيمنان على هيكل الصناعات التحويلية في مصراته حيث تشكل الصناعات المعدنية ما نسبته 32.5% وتليها الغذائية بنسبة 25.5% ، كما أن منطقة مصراته تأتي في المرتبة الأولى للمناطق الليبية التي تتميز بارتفاع معدلات انتاجية العامل فيها بمعدل زيادة بلغ 45.4% عن المتوسط العام في الصناعات التحويلية على الرغم من توافر العديد من المقومات الجغرافية في منطقة مصراته والتي تسهم اسهاماً فاعلاً في إقامة المشاريع الصناعية وتوطينها إلاّ أن النشاط الصناعي لم يستثمر هذه المقومات المتاحة بالشكل المطلوب.(الأسطى،2020)

ووفقا للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارات الاستبيان للعينة المدروسة فقد كان حجم العمالة لهذه المؤسسات وذلك كما هو مبين في الجدول :

توزيع العمالة وفقا لعينة البحث.

نوع العمالة	عدد العمالة	النسبة (%)
العمالة الوطنية	941	47.65
العمالة الأجنبية	1034	52.35
الإجمالي	**1975**	**100**

المصدر :حُسبت من البيانات الواردة في استمارة الاستبيان للعينة المدروسة.

توزيع العمالة وفقاً لعينة البحث.

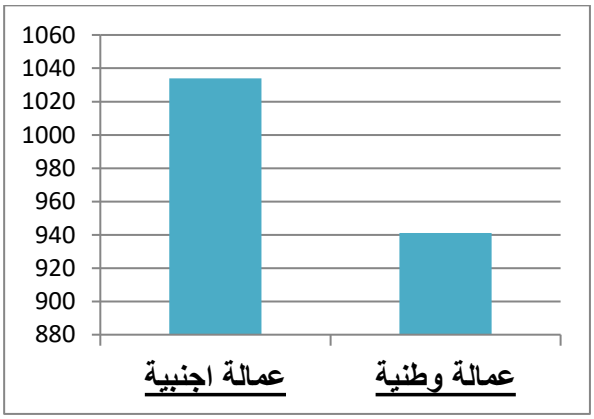

المصدر بيانات الجدول حسب البيانات الواردة في استمارات الاستبيان للعينة المدروسة.

لتقييم واقع القطاع الخاص المتعلق بالصناعات التحويلية داخل مدينة مصراته تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عنصر من عناصر الرضا التي تعكسها العبارات السبعة عشر في استمارة الاستبيان، وكذلك متوسط الرضا العام لعناصر الرضا المجتمعة، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.[1]

[1]- هو مقياس يستخدم للتحليل الإحصائي ، و أول من طوره Rensis Likert عام1932من جامعة ميتشغان بالولايات المتحدة الأمريكية، ومقياس ليكرت يستخدم على عدة مستويات منها: مقياس ليكرت الثلاثي، ومقياس ليكرت الخماسي، ومقياس ليكرت الخماسي هو أكثر شيوعاً.

وقد ارتبطت العبارات السبعة عشر بمقياس ليكرت المكون من **(5)** نقاط، وقد تم ربط مقياس ليكرت مع المتوسط الحسابي المتحصل عليه كما هو مبين في الجدول رقم **(4-2)** ويبين الجدول رقم **(4-3)** التكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته .

جدول رقم (4-2)

التكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن الخصائص العامة للقطاع الخاص

ت	العبارات	موافق تماماً (5)		موافق (4)		لا ادري (3)		غير موافق (2)		غير موافق تماما (1)		المجموع		المتوسط الحسابي المرجح	مستوى الرضا
		التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)		
1	هناك اهتمام من جانب الدولة بصفة عامة بالقطاع الخاص .	0	0	3	15	1	5	6	30	10	50	20	100	1.85	غير راضٍ تماما
2	المواد الخام متوفرة في ليبيا.	0	0	9	45	0	0	5	25	6	30	20	100	2.6	غير راضٍ
3	إجراءات المصارف بسيطة وسهله، وذلك فيما يتعلق بفتح الاعتمادات وتحويل الأموال إلي الخارج	0	0	9	45	2	10	5	25	4	20	20	100	2.8	غير راضٍ
4	العملة الصعبة في المصارف متوفرة عند الطلب.	0	0	5	25	3	15	6	30	6	30	20	100	2.35	غير راضٍ
5	إجراءات فتح الرخص أو تجديدها من قبل جهات الاختصاص بسيطة وسهلة.	2	10	14	0	2	10	1	5	1	5	20	100	3.75	راضٍ
6	عندما تكون هناك مشاكل فإن الدولة تقوم بحلها.	0	0	0	0	2	10	10	50	8	40	20	100	1.7	غير راضٍ تماما
7	يمتاز الاقتصاد الليبي بانخفاض تكلفة العمالة.	0	0	8	40	3	15	5	25	4	20	20	100	2.75	غير راضٍ
8	يتمتع الاقتصاد الليبي بمناخ استثماري جيد.	1	5	10	50	3	15	4	20	2	10	20	100	3.2	راضٍ
9	المستهلك الليبي يفضل السلعة الوطنية علي مثيلتها الأجنبية	2	10	3	15	3	15	9	45	3	15	20	100	2.6	غير راضٍ
10	تتوفر العمالة الوطنية المدربة للعمل في القطاع الخاص	0	0	2	10	1	5	12	60	5	25	20	100	2	غير راضٍ
11	لا تعاني المنتجات المحلية من منافسة البضائع الأجنبية	1	5	2	10	0	0	9	45	8	40	20	100	1.95	غير راضٍ تماما
12	سهولة الشروط للحصول على تصاريح لتصدير السلع المحلية	1	5	7	35	2	10	6	30	4	20	20	100	2.75	غير راضٍ
13	توفر شبكة اتصالات جيدة لتسهيل التواصل مع الأسواق العالمية .	2	10	3	15	1	5	9	45	5	25	20	100	2.4	غير راضٍ
14	البنية التحتية جيدة في الاقتصاد الليبي؛ مما يسهل عمل القطاع الخاص.	1	5	1	5	0	0	10	50	8	40	20	100	1.85	غير راضٍ تماماً
15	الإجراءات الجمركية فيما يتعلق باستيراد المواد الخام مشجعه، وسهله، ومبسطه .	4	20	9	45	2	10	4	20	1	5	20	100	3.55	راضٍ
16	التشريعات و الإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بالقطاع الخاص مشجعه.	1	5	3	15	4	20	9	45	3	15	20	100	2.5	غير راضٍ
17	رخص تكاليف الدعاية والإعلان علي المنتجات المحلية في وسائل الإعلام.	1	5	4	20	1	5	10	50	4	20	20	100	2.4	غير راضٍ

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة في استمارات الاستبيان للعينة المدروسة

ISSN (Online): 2521-8360

المتوسط الحسابي العام (2.52)

من خلال الاطلاع على البيانات والنتائج يمكننا استنتاج التالي:

أولا: فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي العام فقد كان مساوياً (2.52)*، وهو ما يفيد بأن أفراد العينة ينظرون إلى أن أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته غير مرضٍ وهذا ما يتوافق مع فرضية هذا البحث.

ثانيا: إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن واقع القطاع الخاص داخل مدينة مصراته لكل فقرة من فقرات الاستبيان تراوحت ما بين (1.70) كحد أدني و(3.75)كحد أعلى، وفي هذا الخصوص ينبغي الإشارة إلى الاتي :

1. من مجموع 17 عبارة هناك 14 عبارة تراوحت متوسطاتها ما بين (1.70) كحد أدنى و(2.80) كحد أعلى، وتشير هذه المتوسطات الحسابية إلى أن المسؤولين في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص هم في وضع ما بين غير راضٍ تماماً وغير راضٍ على وضع القطاع الخاص .
2. من مجموع 17 عبارة هناك 3عبارات تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.2) كحد أدنى و(3.75) كحد أعلى، وتشير هذه المتوسطات الحسابية أن هناك رضا على العوامل التي تساعد على نشاط القطاع الخاص، وهذه العوامل هي :

أ- إجراءات فتح الرخص أو تجديدها من قبل جهات الاختصاص بسيطة وسهلة.

ب- يتمتع الاقتصاد الليبي بمناخ استثماري جيد.

ت- الإجراءات الجمركية فيما يتعلق باستيراد المواد الخام مشجعه، وسهله، ومبسطه .

ولقد تم طرح مجموعة من الحلول التي تسهم في تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته وتمكنه من منافسة السلع الأجنبية، وذلك من واقع الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها من خلال آراء المسؤولين بالمؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية الخاص، وتتمثل هذه الحلول في العناصر الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-3)

العناصر المطلوب الاهتمام بها لتطوير القطاع الخاص

ت	العبارات	نعم		لا		المجموع	
		التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
1	يجب تخصيص مبالغ مالية كافية من قبل الدولة، لتنشيط القطاع الخاص.	17	85	3	15	20	100
2	يجب تسهيل وتبسيط إجراءات منح القروض للقطاع الخاص.	19	95	1	5	20	100
3	يجب أن تكون كافة التشريعات متلائمة مع آلية تنشيط القطاع الخاص.	20	100	0	0	20	100

* المتوسط الحسابي العام :تم حسابه، بقسمة مجموع المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وعددها (17)فقرة، على حجم العينة (20) مؤسسة تعمل في قطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته.

4	تنشيط الجهود الإعلامية من أجل خلق ثقافة داعمة للقطاع الخاص .	19	95	1	5	20	100
5	يجب أن يتم دعم المواد الخام في البداية، ثم يتم بعد ذلك إلغاء الدعم تدريجيا.	15	75	5	25	20	100
6	الاهتمام بالبنية الأساسية ووسائل الاتصالات.	19	95	1	5	20	100
7	ضرورة وجود متابعة علي مستوي وزارة تقوم بمتابعة أداء القطاع الخاص.	19	95	1	5	20	100
8	ضرورة وجود قائمة بالمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاسترشاد بها للقطاع الخاص.	19	95	1	5	20	100
9	الاهتمام بالقطاع المصرفي؛ ليكون مواكب للتطورات المصرفية الحديثة	19	95	1	5	20	100
10	تسهيل إجراءات منح الرخص وتجديدها	19	95	1	5	20	100
11	تسهيل الإجراءات الجمركية.	19	95	1	5	20	100

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة في استمارات الاستبيان للعينة المدروسة.

قد تبين من نتائج الدراسة الميدانية من وجهة نظر أفراد العينة إلي أن آفاق تطوير القطاع الخاص داخل مدينة مصراته تتمثل في العناصر الواردة في الجدول السابق، وأخذاً في الاعتبار إجابات أفراد العينة والتي تؤيد ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص خلال المرحلة القادمة، حتى يكون له دور فاعل في النشاط الاقتصادي والمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي، وتوفير فرص عمل للباحثين عن العمل، فإنه من أهم المتطلبات للنهوض بالقطاع الخاص خلال المرحلة القادمة تتمثل في التالي :

1. تخفيض الضريبة عن المستثمر المحلي في القطاع الخاص .

يجب أن يتم تخفيض الضريبة على المستثمر المحلي إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي فإن هذه الخطوة ستعزز من روح المبادرة والعمل في هذا القطاع، كما أنه يجب على الدولة لتشجيع القطاع الخاص جديد النشأة إعفاءه من الضريبة لمدة زمنية محددة؛ لكي يسهل على وحدات القطاع الخاص في بداية نشأتها من إنتاج سلع محلية بجودة أفضل وبأسعار أقل تكون قادرة على منافسة السلع الأجنبية.(عتلم، 1998)

2. فتح الاقتراض بالمرابحة الإسلامية .

تلبية لرغبة شريحة كبيرة من المجتمع والتي لا تتعامل مع نظام التمويل بالفائدة، يجب على الدولة فتح الاقتراض بالمرابحة الإسلامية، ليسهل على كثير من المبادرات الفردية الدخول في السوق. (الهاشمي، 2010)

3. التدريب المتطور للعمالة الوطنية؛ لتوفير عمالة مدربة كفيلة بتغطية العجز الموجود بالسوق الليبي.

انطلاقاً من مدى أهمية دور البرامج التدريبية ضمن نطاق العمل الميداني في إحداث تغيير لدى سلوك العمالة الوطنية، يجب على الدولة إعداد برنامج منظم، تهدف من خلاله إلى دعم العمالة الوطنية وذلك بإخضاعهم للبرامج التدريبية المتطورة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل؛ لسد العجز الموجود في السوق

ISSN (Online): 2521-8360

المحلي، كما يجب تأهيل الباحثين عن العمل لتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص وفقا لاحتياجات سوق العمل.

4.تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد من خلال خفض الرسوم الجمركية علي الآلات والمواد الخام المستوردة .

إن الرسوم الجمركية تلعب دوراً مهما وفعالاً في قدرة المنتج المحلي على المنافسة، ففي حالة انخفاض الرسوم الجمركية على المواد الخام والآلات المستوردة ....الخ، هذا يشجع بدوره القطاع الخاص من إنتاج سلع بأسعار منخفضة ومنافسة للسلع الأجنبية، ويمكنها من الدخول في السوق العالمية، خاصة إذا كانت هذه السلع ذات جودة عالية؛ مما يزيد في الإقبال عليها، بالتالي يجب على الدولة من جانبها خفض الرسوم الجمركية على المستثمر المحلي لتسهل الطريق أمامه.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1. إن القطاع الخاص يلعب دورا مهماً وفعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، سواء النامية أو المتقدمة على حد سواء، وذلك في ظل توفر البيئة الملائمة للنهوض بهذا القطاع، وعلى غرار مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً في الحد من الفقر، وذلك من خلال ما يوفره من فرص عمل للعاطلين عن العمل، مما يوفر لهم دخولاً يمكن من خلالها تحسين مستويات معيشتهم والخروج بهم من دائرة الفقر.
2. إن أفراد العينة المتمثلين في المسؤولين بقطاع الصناعات التحويلية الخاص بمدينة مصراته غير راضين عن وضع القطاع الخاص ، حيث إن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة بخصوص تقييم أداء القطاع الخاص داخل مدينة مصراته من وجهة نظر مديري المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات التحويلية كان مساوياً إلى (2.52)
3. تفيد الدراسة أن هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق تطور ونمو القطاع الخاص داخل المدينة مصراته ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

أ- نقص الخبرات المحلية في بعض الأنشطة تحد من تطور القطاع الخاص بما يواكب الدول المتقدمة

ب- انقطاع التيار الكهربائي، مما يعرقل من سير العملية الإنتاجية.

ت- عدم وجود تشريعات ملائمة ومشجعة للقطاع الخاص .

ث- ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام والآلات.

ج- عدم توفر الاتصالات الجيدة والبنية التحتية بالمنطقة.

ح- العمالة الوطنية غير مدربة ولا تتسم بالاستقرار.

خ- صعوبة الإجراءات الخاصة بالتصدير.

د- عدم وجود حملات دعائية من قبل الدولة لتسويق المنتج المحلي .

ذ- عدم حماية الصناعات المحلية من البضائع المستوردة.

ر- تدني أداء الجهاز المصرفي وعدم مواكبته للتطورات الحديثة في العمل المصرفي.

4- إن هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة في البحث من حيث دور القطاع الخاص الذي يُعد ضعيفا جدا وخاصة الصناعات التحويلية حيث يميل إلى النشاط الخدمي بهدف الربح السريع، كما أن السياسات المتبعة في ليبيا والدول النامية بصفة عامة مازالت تخدم القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

من أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين وضع القطاع الخاص تتمثل في الآتي:

1. إلغاء أو تخفيض الضريبة عن المستثمر المحلي في القطاع الخاص.
2. تحفيز العناصر الوطنية للعمل بالقطاع الخاص بإتباع العديد من الأساليب مثل الإعفاء من تسديد الضرائب، أو تسديد الضمان الاجتماعي للعاملين بالقطاع الخاص .
3. التدريب المتطور للعمالة الوطنية؛ لتوفير عمالة مدربة كفيلة بتغطية العجز الموجود بالسوق الليبي.
4. توفير الخدمات المصرفية كتسهيل التحويلات المصرفية، وتسهيل الحصول على العملة الصعبة من المصرف.
5. تسهيل إجراءات الاستيراد، من خلال خفض الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الخام المستوردة
6. مزساعدة المنتج المحلي في تصدير منتجاته، كي يضمن استمرار عملية الإنتاج من خلال مثلاً إنشاء صندوق لدعم الصادرات، ومساعدته أيضاً في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية.
7. تخصيص قناة إعلامية ليبية تُعني بالصناعات الليبية لتسليط الضوء عليها .
8. إقرار التشريعات اللازمة لتسهيل الإجراءات الجمركية وإجراءات منح الرخص .
9. توفير محطات تغذية كهربائية للشبكة العامة للكهرباء.
10. الاهتمام بوسائل الاتصالات، لتسهيل الاتصال مع العالم الخارجي.
11. منح القروض الميسرة لتسهيل سير العملية الإنتاجية.
12. الاهتمام بالبنية التحتية لتسهيل حركة النقل.
13. فتح الاقتراض بالمرابحة الإسلامية .
14. مراقبة جودة الإنتاج.

المراجع

1. اسامه عبد المجيد العاني(2006)، مستقبل الصناعة التحويلية العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الانسانية ، العدد31، الاردن.
2. اشرف عبد السلام الفيتوري (2013)، خصخصة القطاع العام في ليبيا بين الواقع والصعوبات والمتطلبات ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة ، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
3. الهيئة القومية للبحث العلمي (1992) ، الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي .
4. محمد عمر الشويرف ونجاح الطاهر البيباص (2016)، أهمية قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الليبي، مجلة افاق الاقتصادية، العدد الرابع،المرقب .

ISSN (Online): 2521-8360

5. باهر محمد عتلم (1998)، المالية العامة أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية ، دار الآداب للنشر ، الطبعة الخامسة، القاهره.
6. بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود(2011)، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقي الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر.
7. عبدالناصر بوخشيم و أحمد الحوته (2016)، التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة 1965-2005، مجلة البحوث المالية والاقتصادية ، المقالة رقم 5، الاصدار الأول، بنغازي.
8. عبد الله الحاسي (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا "الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي".
9. عيسي حمد الفارسي (2003)، الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا : الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، العدد الأول – يونيو،المجلد14 ، بنغازي .
10. عيسي حمد الفارسي (2004)، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها : الشراكة مع القطاع الخاص ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، العدد الأول – يونيو ، المجلد15، بنغازي .
11. فلاح خلف الربيعي (2003)، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
12. مركز بحوث العلوم الاقتصادية (1997)، وقائع ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي.
13. محمد سالم كعيبة (2013)، سوق العمل الليبي: رؤية مستقبلية ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر سوق العمل الليبي " الواقع والآفاق المستقبلية" ، معهد التخطيط ، طرابلس.
14. محمد الطاهر الهاشمي (2010)،المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، منشورات جامعة مصراته ،الطبعة الأولى.
15. محمد المهدي الاسطى (2020)، تحليل أنماط التوزيع الجغرافي لعمال الصناعات التحويلية في منطقة مصراته، مجلة كلية التربية منشورات جامعة مصراته ، العدد السادس عشر، مصراته.
16. مصطفي صالح المجذوب (2007)، دور قطاع الصناعة في حل مشكلة البطالة في ليبيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس.
17. وزارة التخطيط (2014) ، تقييم البرنامج التنموي (2008- 2012)،الإطار العام .